الفصل الحادي عشر

القرارات الإستراتيجية في العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين كموانع لتسوية الخلاف

أفرايم لافي وهنري فيشمان

مقولة مهاتما غاندي الشهيرة «علينا أن نشكل التغيير الذي نريد أن نراه في العالم» ـ توضح جيدًا ما هي «الاستراتيجية»؟ إنها الرؤية الشاملة والمتماسكة التي تحدد الأهداف العليا للقيادة، بدمج الطرق الرئيسية للتوصل إلى هذه الأهداف.

في إجراءات المفاوضات في أي إطار ـ في الصفقات، في تسوية الخلافات المدنية وفي الإجراءات السياسية ـ يصعب التنبؤ بنجاح المفاوضات وفقًا لإستراتيجية سليمة لأحد الأطراف، ذلك لأن النجاح مشروط بالمواءمة والتناسق بين «الإستراتيجيات السليمة» لدى الطرفين في نفس الوقت، بالتوازي وعلى طول الخط. يجسد لنا هذا الشرط هشاشة الإستراتيجية حتى وإن كانت سليمة، لكن من ناحية أخرى هذا الوضع يتحدى القائد أن يسمو فوق الجميع في بلورتها أو في «إيجاد» الاستراتيجية «استراتيجية كبرى» ـ يمكنها التغلب على الموانع التي تضعها الإستراتيجية المضادة أمامها.

اعتمادًا على خبرتنا في متابعة عملية المفاوضات مع الفلسطينيين، في مراحلها وفي قراراتها المختلفة منذ عام 1993 وما بعده، واعتمادًا على بحث وتحليل المواد التي كتبت عن هذا الموضوع، فإن فرضيتنا الرئيسية هي أن الصراع الإسرائيلي

obeikandl.com

الفلسطيني يمكن أن ينتهي بطريق المفاوضات بين الأطراف، لكن من أجل ذلك لا بد من التغلب على الموانع التي تصعب أو تحول دون ذلك. يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل الموانع التي أدت إلى فشل المفاوضات في مسيرة أوسلو واستخلاص الدروس في ثلاثة مجالات رئيسية.

القرار الإستراتيجي لدى كل طرف من الأطراف، كقرار جوهري «إستراتيجية كبرى» تضع الأساس الصلب لتسوية الخلاف الإسرائيلي ـ الفلسطيني من خلال مفاوضات تهدف إلى السلام.

قرار كل طرف من الأطراف بشأن إستراتيجية المفاوضات التي تناسب القرار الإستراتيجي الجوهري بشأن حل الصراع بطريقة المفاوضات قرار كيف؛ القرار الذي يقوم به كل طرف بشأن تسوية الخلاف في المشاكل الجوهرية، مع تناول أساس متفق عليه كمرجعية، ودرجة الاستعداد لتنفيذ التسويات الإستراتيجية الملزمة لكل طرف.

بالمفاهيم العملية ونتيجة لعمل جماعي متعمق، تعرف الإستراتيجية السليمة على هذا النحو: المخطط الإستراتيجي الذي يستوجب أن يتم التركيز بصورة مبدئية على ثلاث سمات مختلفة ومكملة حتى ينفذ:

الرؤية على مستوى المبادئ والأسس الرئيسية (درور 1989)، هذه الرؤية تتيح الولوج إلى أعماق المشاكل والتعامل مع جذورها، على عكس الاتجاه الشائع للتعامل فقط مع ما يبرز فوق السطح.

رؤية شاملة وموحدة ـ الاهتمام بالأبعاد المختلفة في إطار نظرة شاملة، بحيث نحصل على صورة وضع شاملة وكاملة («شبكة مبعثرة واحدة مكونة ومتعددة الطبقات» درور).

رؤية طويلة المدى ذات سمات المنظور الفوقي والرؤية التنبؤية، التي لا تتأثر بالتعريفات النابعة من الوضع الموجود ولا تستبعد كالنفايات.

إذا حكمنا على هذه النقطة، ووفقًا للمبادئ السابقة، فإن «مفاجأة أوسلو» بالنسبة للقيادة السياسية الإسرائيلية، إضافة إلى حقيقة أن طاقم أكاديمي غير مؤسسي هو الذي طرح الاتفاق وأعده، تشير إلى أن القرار الإسرائيلي بالتقدم نحو مخطط الاتفاق كان يعدم الأساس الإستراتيجي (بيلين 1993)[١١٥]. ربما كان يكمن في هذا، حتى في هذه المرحلة الأولية، إحدى بذور فشل العملية. وفي المقابل، حقيقة أن عرفات كان مطلع على سر الاتصالات منذ بدايتها، وحقيقة أن مبلوري الاتفاق من الجانب الفلسطيني كانوا هم العناصر الرسمية الممثلة لمؤسسة منظمة التحرير ـ وهم نفس العناصر التي تفاوضت مع إسرائيل حتى الآن ـ فإن هذه الحقائق فقط تحمل دليلًا مبدئيًا، أوعلى الأقل إشارة إلى أن القرار الفلسطيني بالمضي في مسار أوسلو تم على أساس إستراتيجي. بالطبع لا يوجد في هذه التقديرات ما يدل على صدق النوايا والتوجهات الكامنة في القرار الفلسطيني، والعكس ـ لا يوجد ما يدل على غياب توجه إسرائيلي للتوصل إلى أي تسوية مع الفلسطينيين.

قطع زعماء إسرائيل ومنظمة التحرير شوطًا طويلًا حينما التزموا معًا في خريف 1993 بتسوية الخلاف التاريخي بين شعوبهم بالطرق السلمية، ونفذوا عدة اتفاقات جزئية تم التوقيع عليها في إطار عملية أوسلو. اعتمدت العملية على قرارات

(١١٥) منذ سنواتها الأولى لم تضع إسرائيل استراتيجية سلام مع العالم العربي، انطلاقًا من اعتقاد بأن العالم العربي لن يوافق أبدًا على وجودها. «لماذا يصنع العرب سلامًا»؟هذا السؤال طرحه بن جوريون على مناحيم جولدمان في حديث ودي جرى بينهما بعد عدة سنوات من إقامة الدولة.«لو أنني كنت زعيمًا عربيًا، ما كنت أقبل أبدًا بوجود إسرائيل. هذا أمر طبيعي! لقد اخذنا أرضهم. صحيح، أن الرب وعدنا بها، لكن هذا لا يفرق معهم؟ إلهنا ليس إلههم. لقد جئنا من إسرائيل، هذا فعلًا صحيح، لكن هذا كان منذ ألفي عام؛ وماذا يعني هذا بالنسبة لهم؟ لقد كانت هناك معاداة للسامية، والنازيين، وهتلر، وأوشفيتس، لكن هل هذا ذنبهم. إنهم لا يرون إلا شيئًا واحدًا: لقد جئنا وأخذنا أرضهم. فلماذا يقبلون ذلك؟ قد ينسون بعد جيل أو جيلين، لكن حتى الآن لا يوجد أي احتمال لذلك» (Goldman, 1968)

الأمم المتحدة 242 و338 ـ التي تختص بحل المشاكل الإقليمية والإنسانية التي نجمت عن حرب 1967. كان من المقرر أن يؤدي هذا الاتجاه إلى إقامة كيان سياسي فلسطيني إلى جانب إسرائيل[١١٦]. وكان وضع هذا الكيان سيحدد من خلال المفاوضات على التسوية الدائمة في نهاية فترة انتقالية مدتها خمس سنوات (أبو مازن، 1994، أبو علاء 1998). لكن المفاوضات حول التسوية الدائمة، التي جرت من نهاية عام 1999 وحتى يناير 2001، دفعت الأطراف إلى التطرف في مواقفهم، والتعامل مع المسائل المتعلقة ببداية الصراع، ونتائج حرب 1948 وأدت إلى المواجهة العنيفة والمتواصلة.

في الصورة الكاملة للأسباب التي أعاقت جهود التوصل إلى تسوية الصراع توجد عناصر مختلفة ـ علنية وخفيه. بعضها يبدو أنه يلزم بتحليل نفسي وثقافي، وبعضها يتطلب النظر في الوضع السياسي لقادة الطرفين وقدرتهم على اتخاذ القرارات التاريخية، وأيضًا دراسة الاعتبارات التي أثرت على درجة استعدادهم للتقدم نحو اتفاق. كل هذه الأمور لها معناها بالنسبة للمواقف العلنية التي عرضها كل طرف خلال المفاوضات، التي مثلت أحيانًا أيضًا مضمونًا خفيًا له معناه التكتيكي بل وحتى المناور.

في السنوات التي انقضت منذ مفاوضات التسوية الدائمة، درس زعماء ومستشارين كانوا مشاركين في المفاوضات ـ وجامعيون ورجال إعلام بارزون، أسباب عدم تحقيق تسوية نهائية في سياقات مختلفة. قال بعضهم: إن إسرائيل قدمت اقتراحًا عمليًا للتسوية في مؤتمر القمة الذي عقد في كامب دافيد (يوليو 2000)، لكن

(١١٦) كانت المواقف ــ الإسرائيلية والفلسطينية ــ متناقضة: بينما تطلعت إسرائيل إلى تقليص الاحتمالات المستقبلية لإقامة كيان سياسي فلسطيني يحمل وضع دولة مستقلة، فإن الفلسطينيين أدركوا منذ البداية أن «مسار أوسلو»، منذ بدايته، سوف يؤدي من وجهة نظرهم إلى إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة (هذا الاعتقاد يرتكن إلى محادثات شخصية في بداية عام 1994 مع ممثلين للحكومات ــ الإسرائيلية والفلسطينية ــ شاركوا في محادثات أوسلو).

الفلسطينيين رفضوه لأن عرفات لم يكن معنيًا بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية والتوصل معها إلى اتفاق دولتين. وزعم آخرون أن إسرائيل لم تعرض في المؤتمر اقتراحًا يمكن أن يقبله الفلسطينيون، وأن طريقة إدارتها للمفاوضات ـ مثل المطالبة بالتوصل إلى حسم سريع في قمة واحدة ـ حالت دون تحقيق اتفاق. وكان هناك من اعتقدوا أن العملية كلها حكم عليها مسبقًا بالفشل، لأن عرفات لم يغير طريقه وواصل التمسك بإستراتيجية «دولة فلسطينية من البحر إلى النهر»، لذلك لم يكن هناك أمل في عملية ـ أوسلو حتى وهي في بدايتها.

طرحت بقية العناصر الادعاء بأن البيئة الأساسية لعدم تحقيق تسوية دائمة ترجع إلى إدارة فاشلة للمفاوضات من جانب كل الأطراف، وليس لعدم قدرة جوهرية للتوصل إلى اتفاق (شير 2003، مالي وأجها 2001؛ كلاين 2001، دروكر 2002، بر سيمان طوف (محرر 2003) فونداق وأريئيلي 2003، روبنشتاين وآخرون 2003، لافي 2004 بن عمي 2004).

يتناول التحليل الوارد في هذا المقال نوعية القرارات الإستراتيجية بشأن تحقيق الاتفاق، التي قبلتها الأطراف في نقطتي زمن حاسمتين: الأولى في بداية عملية أوسلو في 1993 ـ والثانية في بداية مفاوضات التسوية الدائمة في نوفمبر 1999. السؤال الذي ندرسه بالنسبة لنقطة الزمن الأولى هو: هل قصد الزعماء في الحقيقة وبصدق التوصل إلى اتفاق يعالج نتائج حرب 1967 ودفع الثمن المطلوب، أي: من منظمة التحرير ـ بعدم طرح مطلب حق العودة، ومن إسرائيل ـ بالتخلي عن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي احتلت في 1967 (بما فيها تسويات في القدس الشرقية؟).

والسؤال عن نقطة الزمن الثانية هو: هل فهم قادة الأطراف المعنى الكامن في الانتقال من المناقشة في إطار 1967 إلى مناقشة «ملف 1948» حينما قرروا أن تكون مفاوضات التسوية النهائية عن التسوية الكاملة والتفصيلية في كل المشاكل ـ بما فيها حق العودة ـ وتؤدي إلى إنهاء الصراع؟ هل فهم الجانب الإسرائيلي أن هذا

الأمر سيؤدي بالضرورة إلى مطالبة فلسطينية بالاعتراف بالظلم التاريخي الذي حاق بالفلسطينيين في 1948 ـ وإلى الاعتراف بحق العودة وفقًا لتفسيراتهم لقرار الأمم المتحدة 194؟ هل فكر الطرف الفلسطيني في أن تستطيع إسرائيل قبول هذه المطالب؟ وهل قدر الطرفان فعلًا أنه يمكن التوصل إلى اتفاق على الرغم من الطروحات القومية والدينية المتصادمة لشعبيهما؟.

نوعية الحسم الإستراتيجي في بداية العملية السياسية

تقيم نوعية وجوهر القرارات الإستراتيجية وفقًا لجذورها في الماضي، وباعتمادها على وجهات نظر موجهة، وعلى قيم رائدة ووفقًا لدرجة التماسك السائدة بينها وبين القرارات التي تمت في الماضي (يانيف؛ 1994؛ حنان 1995).

الجانب الفلسطيني

في نوفمبر 1988 نفذت قيادة منظمة التحرير في الجزائر قراراتها السياسية بالنسبة للصراع مع إسرائيل قبل حوالي خمس سنوات من عملية أوسلو، في الاجتماع التاسع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير (برلمان الشعب الفلسطيني). في هذا الاجتماع التاريخي، الذي جرى بعد عام من اندلاع الانتفاضة الأولى ونصف عام بعد قرار الفصل الإداري للأردن عن الضفة الغربية، قبلت منظمة التحرير القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، والذي شق طريقها إلى العملية السياسية مع إسرائيل. لقد أدرك عرفات أن بقاءه كزعيم للشعب الفلسطيني مرتبط بقدرته على تحقيق تطلع مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة للتحرر من الاحتلال بتسوية مع إسرائيل (لافي 2003؛ شتاينبرج 2008).

لقد قبلت منظمة التحرير في هذا الاجتماع القرار 242 مع قرارات الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بمسألة فلسطين، وبلورت موقفًا سياسيًا يميز بوضوح بين مسألة

إقامة دولة وحدود 1967 وبين مسألة اللاجئين و«الظلم التاريخي في عام 1948». وهذا الموقف كان له ثلاثة مكونات:

- قبول قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة رقم 181 عام 1947 ـ الذي يعني إقامة دولة فلسطينية بشرعية دولية، وغير مشروط بتكرم إسرائيلي أو بمنح مقابل سياسي لإسرائيل.
- إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967 بما فيها شرق القدس، على أساس القرار 242 الذي يطبق وفقًا لسوابق تنفيذ القرار مع الدول العربية، بما في ذلك إخلاء كل المستوطنات واعادة مطرودي 1967.
- تنفيذ حق عودة اللاجئين، أو إعادة توطينهم وقبول تعويضات عن ممتلكاتهم على أساس قرار 194 الصادر من الأمم المتحدة عام 1948 (سمر 1990،عباس (أبو مازن) 1994). وكان معنى هذه القرارات من ناحية، حسمًا قوميًا تاريخيًا للاكتفاء في هذه المرحلة من النضال الوطني بمنطقة صغيرة من فلسطين (حوالي 22%) مقارنة بما اقترح على الفلسطينيين في قرار التقسيم، ومن ناحية أخرى الإصرار على تنفيذ حق العودة، الذي يعني عمليًا عدم التنازل النهائي والمعلن عن «كل فلسطين»[(١١٧)].

من الناحية القانونية، هذه القرارات الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني نافذة طالما لم تتخذ قرارات أخرى. وظلت أساس الموقف السياسي للفلسطينيين في مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 وفي اتفاق أوسلو 1993 وفي مفاوضات التسوية النهائية التي جرت من نوفمبر 1999 وحتى يناير 2001 وأيضًا عملية أنابوليس في 2008.

(١١٧) بالفعل، سلك عرفات مسلكًا مشابهًا لمسلك مناحيم بيجن، الذي ما أن ارتقى السلطة في 1977 حتى قرر أن سياسة حكومته ستعتمد على القرار 242 وبهذا شق الطريق إلى الانسحاب من شبه جزيرة سيناء وإلى السلام مع مصر، وذلك دون التخلي عن مبدأ أرض إسرائيل الكاملة. وأصدر الزعيمان قرارات عكست، من ناحية، توجهات براجماتية واتجاهًا واقعيًا سياسيًا، وفي الوقت نفسه حافظا على أيديولوجيتهما بشأن وحدة الأرض.

الجانب الإسرائيلي

يمكن أن تدل حقيقة أن إسرائيل فوجئت عام 1993 في اتفاق أوسلو، بأن القرار الإستراتيجي بالعمل بما يتسق مع الاتفاق لم يتم على أسس من الماضي. ففي عام 1968 ـ بعد عدة شهور من حرب 67، نجد اقتراحًا بمخطط اتفاق مع الفلسطينيين سكان الضفة الغربية. اعتمد الاقتراح الذي تمت صياغته في صورة مسودة اتفاقًا بين موشيه ديان والشيخ علي الجعبري في الخليل[١١٨]، على نفس المبادئ التي أصبحت بمرور الوقت مبادئ اتفاق كامب دافيد الأول (1978) واتفاق أوسلو (1993) واتفاق الحكم الذاتي لمدة خمس سنوات، التي يناقش خلالها الأطراف الاتفاق النهائي. تكون المرحلة الأولى في تنفيذ الاتفاق تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا. نما هذا الاقتراح إلى علم الملك حسين وحظي بموافقته، لكنه رفضه بصورة مطلقة خشية من أن تنزلق فكرة الحكم الذاتي إلى حدود مملكته (طيفت 1969 :251 ـ 241، عبد الهادي 1975 : 336؛ ماعوز 1985 : 109 ـ 115، بابلي 2002 : 115 ـ 157).

قبل عشر سنوات من اتخاذ الفلسطينيين قرارًا بالانضمام إلى العملية السياسية مع إسرائيل وفقًا لقرار 242 (الجزائر 1988)، قبلت إسرائيل المخطط المبدئي للاتفاق مع الفلسطينيين في إطار سلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب دافيد عام 1978. قام هذا الإطار على مبدأ «السلام مقابل الأراضي» وعلى قرار مجلس الأمن 242 و338 كأساس قانوني لاتفاقات السلام المزمعة بين إسرائيل ومصر والفلسطينيين وباقي الدول العربية. واعتمد مخطط الاتفاق مع الفلسطينيين على المبادئ التالية:

(١١٨) محاضرة لموشيه ساسون عام 1995 بمناسبة نشر كتاب: (ش. كوهين الثاني 1994) «عملية باريس: المخابرات والدبلوماسية السرية في بداية الدولة. دار نشر راموت.

- يطبق في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة حكم ذاتي فلسطيني لمدة خمس سنوات. يكون هذا الحكم مرحلة مسبقة للوضع الدائم في هذه المناطق. وتحت الحكم الذاتي يتمتع الفلسطينيون بالحكم الذاتي الكامل، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي وإدارته المدنية.
- في المرحلة الأولى تم تخطيط الحكم الذاتي في منطقتين: قطاع غزة ومدينة أريحا.
- يختار الفلسطينيون السلطة الإدارية الفلسطينية المستقلة بانتخابات حرة.
- تناقش طرق تنفيذ الحكم الذاتي بين إسرائيل ومصر والأردن.
- تشكل قوة شرطة فلسطينية لحفظ الأمن. وتشرف إسرائيل والأردن على الحدود من خلال دوريات مشتركة.
- تبدأ محادثات الاتفاق الدائم بين ممثلي إسرائيل ومصر والأردن وممثلين فلسطينيين منتخبين من الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس بعد العام الثالث من الحكم الذاتي الفلسطيني.
- تشكل خلال الفترة الانتقالية لجنة مشتركة بين مصر والأردن وإسرائيل والممثلين الفلسطينيين المنتخبين، لمناقشة مستقبل الفلسطينيين الذين تركوا الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967 ـ وتناقش مصر وإسرائيل و«الأطراف المعنية الأخرى» إيجاد آليات متفق عليها لحل مشكلة اللاجئين ومشكلة المقتلعين.

هذا المخطط، الذي تبلور مع مصر عام 1978 وكان بالطبع جزءًا من اتفاقية الإطار للسلام في الشرق الأوسط، تشابه تمامًا مع صياغة ومبادئ «اتفاق إعلان المبادئ» (اتفاق أوسلو) عام 1993. وهنا نطرح هذا السؤال بشأن جوهر ومصداقية قرار إسرائيل الإستراتيجي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، لأن مبادئ اتفاق أوسلو لم يتضمن أي تجديد أو مفاجأة.

بعد آخر يجب بموجبه تحليل نوعية القرارات الإستراتيجية للأطراف في عملية أوسلو ـ إسرائيل والفلسطينيين ـ وهو بعد خيار البدائل لقرارات الأطراف.

القرار الإستراتيجي الجوهري والموثوق هو القرار المتماسك الذي يعتمد على مصالح قومية رئيسية وطويلة المدى. وهو قرار كامل وخال من التناقضات الداخلية، التي تعتمد على أساس عريض ويجسد في داخله الخيار الإستراتيجي الأمثل والأفضل من كل الخيارات الأخرى التي درست ورفضت. هذا القرار الاستراتيجي[١١٩] يواجه نفسه بدون منافسة. وحتى توصف القرارات بأنها قرارات إستراتيجية، لا بد من أن يتوفر فيها الشرط الأساسي الذي يتم اختياره بطريقة التفضيل بين بدائل إستراتيجية. وبصورة عكسية، القرار الذي يتخذ في وضع انعدام الخيار، يكون ثقله الإستراتيجي منخفضًا وقيمته منخفضة أيضًا[١٢٠] (درور 1989).

من هذه الناحية لم تكن هناك قرارات «قوية» من كلا الجانبين، من الناحية الإستراتيجية. درست إسرائيل وفضلت على مر السنين حلولًا أخرى «للمشكلة الفلسطينية» (جازيت 1999)[١٢١]، بدء من الخيار الأردني، والحكم الذاتي الإداري الجزئي من خلال قيادة منهاره (الاتحادات القروية) وحتى إنكار المشكلة (شيفتين :1986؛ قمحي: 1992؛ لافي:2009) وبالتالي فإن القرار الإسرائيلي لا يتفق مع مبدأ «البديل الإستراتيجي المختار» (بن دور 2009؛ ميخائيل 2009).

(١١٩) يسمي يحزقئيل درور القرارات الإستراتيجية من هذا النوع باسم «إستراتيجية كبرى» أو «إستراتيجية شاملة» وفقًا للمفهوم الفرنسي.

(١٢٠) القرار ذو الثقل الإستراتيجي المنخفض، هو القرار الذي يتخذ في وضع وظروف دون التفاؤلية. يمكن العثور على توسع نظري في كتاب إيرفينج ومان الكلاسيكي (1980) عملية اتخاذ القرارات.

(١٢١) يصف شلومو جازيت في كتابه غياب اتخاذ قرارات المستوى السياسي بشأن «المشكلة الفلسطينية»: «لقد آمن كثير من الإسرائيليين بأن الفلسطينيين لا يعدون مشكلة سياسية؛ لأنهم يعدمون الأماني أو الرغبات السياسية الخاصة بهم؛ لأن أملهم الوحيد هو رؤية دمار دولة إسرائيل. وبالتالي، فإنه لا يجب اعتبارهم شريكًا في الحوار. يمكن على أقصى تقدير مناقشة مشاكلهم مع طرف آخر مثل الأردن أو مصر أو حتى الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، نشأ في إسرائيل مانع عقلي حال دون أي مناقشة لموضوع المناطق وسكانها.

اختارت قيادة منظمة التحرير أيضًا «خيار أوسلو» (شمش 1997، سيلع 1997)، لكونها في وضع انعدام الخيار. ووقعت مصر على اتفاق سلام منفرد مع إسرائيل (1979) مع مخطط اتفاق إطار لتسوية المشكلة الفلسطينية، لكن دون إصرار على تنفيذه (هابر، يعري، شيف: 1980)، وبعد حرب لبنان في صيف 1982 وطرد منظمة التحرير إلى تونس، فقدت المنظمة بالتدريج وضعها في الساحة العربية والدولية وقوتها العسكرية. تقريبًا فقدت قيادة منظمة التحرير طريقها وقدرتها على التوجيه نحو الأشخاص والتنظيمات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ودلت الحرب ونتائجها على بداية اتجاه منح مركز الثقل في الفعل الفلسطيني من الخارج إلى المناطق (سمر 1985، لافي 2009).

عبرت شخصيات في قيادة «الداخل» وقيادة منظمة التحرير عن مواقفها ضد مواصلة المضي في طريق الحل العسكري وقالوا: إن هذا الطريق أضر فقط بمنظمة التحرير وبالوحدة الوطنية ولم يدفع الشعب الفلسطيني نحو الحصول على حقوقه. وفي الوقت نفسه ضعف أيضًا استعداد العالم العربي في الوقوف بجانب الفلسطينيين في نضالهم من أجل حق تقرير المصير وإقامة دولة، على حساب المصالح الوطنية الخاصة لكل دولة على حدة. في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان نوفمبر 1987 لم توضع المشكلة الفلسطينية على رأس جدول الأعمال (عنبري 1989، لافي: 2009)، وجاء البيان الختامي للقمة دون تطرق تفصيلي لحتمية إقامة دولة فلسطينية مستقلة (Maddy-Weitzman, 1987) بل إن مواصلة النضال في مناطق غزة والضفة الغربية ـ أي الانتفاضة الأولى ـ هو الذي أعاد تقريبًا المشكلة إلى جدول أعمال الشرق الأوسط (لافي: 2009).

معاناة المواطنين الناجمة عن استمرار الانتفاضة واحتمالات أن يتم توطين هجرة يهود الاتحاد السوفييتي الجماعية في الضفة الغربية (سعد 204-205: 1991، بسطامي 1137-143؛ 1991: JMCC, 1991) دفعت القيادة المحلية إلى ممارسة ضغوط على قيادة منظمة التحرير، لاقتحام الطريق المغلق. وطالبوا باتباع الواقعية

السياسية وترجمة إنجازات الانتفاضة إلى فعل سياسي، للتوصل إلى تسوية ووضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي. ودون خيار اعترفت قيادة منظمة التحرير بأن عليها أن تضع في الاعتبار مواقف القيادات المحلية. تعمق هذا الاعتراف أكثر بعد أن أضيرت شرعية المنظمة الدولية في أعقاب تأييدها للعراق في حرب الخليج الثانية 1991، ـ وبعد وقف المساعدات النقدية التي تحصل عليها من السعودية ودول الخليج. وقبيل انعقاد مؤتمر مدريد خشيت قيادة منظمة التحرير من أن تخرج المنظمة في إطار إعادة ترتيب الشرق الأوسط من مجال التأثير، لذلك أبدت استعدادها لأن تتحمل قيادة المناطق عبء التمثيل في المراحل الأولى من العملية السياسية (الحصري: 1991، بن صور :1997، لافي: 2009).

وكون هذه هي نوعية القرارات، سواء في إسرائيل أو بين الفلسطينيين ـ فمن الطبيعي أن تتم انطلاقات في مراحل العملية السياسية وتفرغ من محتواها، وليس لهذا السبب فقط. لقد فشلت عملية أوسلو لأن قرارات الطرفين لتسوية الصراع بالطرق السلمية لم تكن كاملة ولم تكن جوهرية وإستراتيجية. وبمعنى آخر: اعتبر الطرفان عملية المفاوضات غطاءً تكتيكيًا ـ ولو حتى لكسب الوقت والحصول على تأييد دولي ـ وهي ذريعة تسهل بمرور الوقت طرح حلول سهلة لكل طرف.

في المجال النفسي وفي المجال المتوقع، ترسل القرارات الاستراتيجية الضعيفة، التي لا توفر الأرضية الإستراتيجية لتنفيذ عملية سياسية، شعورًا بالعجز، وشك وعدم وضوح. تولد هذه القرارات سلوكًا عنيدًا، وغير قابل للمساومة، كما أنها لا تناور تكتيكيًا من أجل التوصل إلى الهدف الإستراتيجي ـ لأن العملية محكوم عليها بالفشل.

عملية المفاوضات

نجاح المفاوضات مرتبط بالمجالين الرئيسيين اللذين ينفذ فيهما ـ المضمون والعملية (جلين: 1996)، هذان المجالان مرتبطان معًا ويؤثران على بعضهما البعض.

وعلى الإطار المحدد للمفاوضات أن يضع في الاعتبار السيناريوهات المحتملة المختلفة التي يمكن أن تحدث خلال العملية، وذلك وفقًا لما يلي:

- نوعية القرارات المسبقة.
- غايات وأهداف المفاوضات.
- مراحل المفاوضات.
- الشروط والإملاءات خلالها.
- تحديد التفاعل بين الأطراف.
- تحديد مساحات المناورة.
- أجهزة إدارة الأزمات (فيشمان: 1999).

ويبدو أن عملية أوسلو عانت من الأمراض في كل المجالات أعلاه. كانت الأسس الرئيسية الثلاثة والرائدة التي حددت في اتفاق أوسلو كخط للمفاوضات:

- تتقدم المفاوضات من السهل إلى الصعب وتتم على مراحل: غزة وأريحا أولا، اتفاق جزئي، وفي النهاية مناقشات على التسوية الدائمة.
- تبنى الثقة بين الأطراف من خلال التقدم في مراحل العملية، كما حدد أعلاه.
- تظل الماهية الرئيسية للعملية السياسية ـ التسوية الدائمة بكل ما فيها ـ مفتوحة وخفية وتحدد في محادثات التسوية الدائمة خلال سنوات الاتفاق المبدئي الخمس.

هذه الأسس الثلاثة خاطئة من الأساس في مسألة المفاوضات ووضعت عائقًا في طريق العملية السياسية. إضافة إلى ذلك، الأسس التي حددت تتناقضًا داخليًا مع بعضها. أولا، ظلت العملية السياسية دون أن تعرف وتحدد غايتها النهائية ـ دولة فلسطينية ذات سيادة، وفقًا لتوقعات الفلسطينيين ـ لكن يبدو أنه لا توجد سيادة

obeikandl.com

وفقًا لنوايا الطرف الإسرائيلي. هذا الوضع الذي يشجع الأطراف على تعيين حقائق صلبة وسريعة على الأرض، يتعارض تعارضًا تامًا مع مرحلية العملية، التي كان من المقرر أن تبني الثقة بينهم. وفوق هذا وذاك يبدو أن الطرفين اعتقدا أنه إلى أن يصلا إلى «المشاكل الرئيسية الثقيلة» ستخرج المفاوضات عن إطارها. لذلك، فإن «النجاحات الصغيرة» في المشاكل البسيطة التي يسهل التوصل إلى اتفاق بشأنها ليست سوى معاهدات مفرغة من أي مضمون حقيقي.

ونستعرض باختصار الأسس البديلة التي يمكن أن يكون دعمها للعملية السلمية إيجابيًا:

- **الاتفاق على هدف نهائي للمفاوضات** - يجب على هذا الاتفاق أن توجد دافعية إيجابية بين الطرفين للحفاظ على مراحل العملية والتوصل في النهاية إلى تقليص انتهاكات الاتفاقات التي يتم التوصل إليها خلالها. على سبيل المثال، من الممكن أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق على هدف نهائي للمفاوضات - دولة فلسطينية - حيث يعرف هذا الاتفاق بأنه «اتفاق مشروط». والاتفاق المشروط ليس بديلا لمفاوضات متعمقة، تلزم بسلسلة طويلة من الموضوعات مثل صورة ونوعية الاشتراطات والشروط لإقامة دولة فلسطينية، وطبيعة الدولة، وترتيبات الأمن، ونوع العلاقات مع إسرائيل، ووضعها الإقليمي والمشاكل الأخرى المتعلقة بذلك.
- **بناء الثقة بين الأطراف على أسس يكون قيمتها وثمن انتهاكها من الطرفين باهظًا** - وبصورة عكسية، كما كان في اتفاق أوسلو، المعنى هو أنه كلما تم تأجيل مناقشة الموضوعات الثقيلة إلى النهاية، كلما قلت الثقة بين الأطراف. لأن تعريف فكرة العملية في حد ذاته «من السهل إلى الصعب» يخبئ في جعبته الشكوك وعدم الثقة بين الطرفين. وفي مثل هذه الدينامية يرسل الطرفان كل للآخر عدم ثقة متزايدة. يمكن أن يغذي الثقة بين الأطراف خيار مناقشة

«موضوعات ثقيلة» تحت مبدأ التوازن «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء». في هذا الوضع تتبع علاقات الثقة بين الأطراف وتبنى لسببين رئيسيين. **الأول**: من الواضح لدى كل طرف أن القرار الذي اتخذه الثاني هو قرار استراتيجي جوهري لحل الصراع بماهيته المتجذرة جدًا، مع وضع الأرضية المطلوبة لذلك؛ **والثاني**: يعتمد الطرفان على نفس الأرضية المتبادلة لتسوية الصراع وتكون الأهداف النهائية للعملية السياسية واضحة لكليهما ومتفق عليها.

- **وضع كل الموضوعات على طاولة المفاوضات** ـ بدلًا من مناقشة الموضوعات منفردة، وفي مسارات منفردة وعلى مراحل ـ يتيح وضع كل الموضوعات على الطاولة إجراء مفاوضات علنية، ومنفتحة ومرنة في الأساس، مما يمكن أن يؤدي إلى اتفاقات مناسبة للطرفين. المرونة ومساحة المناورة هما سمتان رئيسيتان بدونهما يمكن أن تفشل المفاوضات، حتى وإن كانت مليئة بالنوايا الحسنة. فالمرونة ومساحة المناورة تخدم الطرفين بصورة متبادلة وبهذا يساهمان في تنفيذ أهدافهما ومصالحهما المستقلة والمشتركة. وأيضًا، إذا نفذ مبدأ المرونة وكانت مساحات المناورة واسعة في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين حيث توجد كل الموضوعات على الطاولة يترسخ التوازن على مبدأ «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء».

قبيل محادثات أوسلو اعتقدت القيادة الفلسطينية أنه لا يوجد احتمال أن توافق إسرائيل على قبول حق العودة، لكن أمكن التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية وتعيين حدودها بحدود 1967. وبالفعل، اعتمد اتفاق أوسلو على القرار 242 و338 ـ للأمم المتحدة، بينما لم يذكر فيه القرار 194. ولكن، لم يحدد الطرفان بينهما هدفًا سياسيًا، نهائيًا ومتفق عليه، تطلعا إليه في عملية أوسلو، وكان يمكن أن يؤثر على سياستهما العملية في الفترة الانتقالية. ونتيجة لذلك لم يطلب منهما في نفس المرحلة الاتفاق على مرجعية متفق عليها توجههما في مفاوضات التسوية

النهائية، والتي كان يمكن أن تبدأ في الفترة الانتقالية لخمس سنوات. وكانت الفرضية العامة أن تبنى الثقة بين الأطراف في هذه الفترة، وهذا يسهل عليهم حل المشاكل الرئيسية حينما يحين موعدها. وافق الطرفان على هذه المراحل والتدرج، اعتمادا على «إطار السلام في الشرق الأوسط الذي تم الاتفاق عليه في كامب دافيد» بين إسرائيل ومصر في 1978 (هابر وآخرون: 1980 ص 413-417 هيرشفيلد: 2000).

بدأت عملية أوسلو باتصالات غير شكلية بين مجموعات من الأكاديميين من الطرفين. ونمت إلى علم وزير الخارجية شمعون بيريز من خلال يوسي بيلين، مدير عام وزارته، في نهاية اللقاء الأول الذي جرى في 22-24 يناير 1993. وأطلع بيريز رئيس الوزراء، يتسحاق رابين على وجود محادثات في الأسبوع الأول من فبراير 1993. على الرغم من أن رابين عارض إجراؤها، إلا أنه اقتنع فقط في منتصف أغسطس بأنها عملية جدية. ونبعت قناعته من إدراكه أن الفلسطينيين مستعدون لقبول عدة شروط إسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية.

- تبقى كل المستوطنات كما هي.
- تبقى القدس تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.
- تظل إسرائيل مسئولة عن الأمن في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني.
- وفي النهاية الشرط الحاكم: الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه يبقي كل الخيارات مفتوحة لمفاوضات الحل النهائي.

عكس هذا التجاهل لضرورة الاتفاق على الهدف السياسي وعلى مرجعية إدارة المفاوضات المستقبلية على التسوية الدائمة، عدم حسم قيادة الأطراف في مسألة المقابل الرئيسي الذي يجب عليهم أن يقدمونه مقابل التوصل إلى اتفاق دائم: من ناحية الفلسطينيين - التخلي عن حق العودة، ومن جانب إسرائيل - التخلي عن مناطق 1967.

انتهاكات الاتفاق في عملية المفاوضات

عبر عدم الاعتراف، منذ بداية عملية أوسلو، عن ضعف القرارات الاستراتيجية للجانبين وتجلى في تقصيرات الجانبين وأعمالهما في الفترة الانتقالية. هذا القصور وهذه الأعمال قوضت الثقة الأساسية وقللت بالتدريج من دافعيتها لدفع الثمن المطلوب منها. **فعلى سبيل المثال:** واصلت إسرائيل أعمال البناء في المستوطنات بمعدلات اعتبرها الفلسطينيون عدم استعداد، أو عدم قدرة إسرائيلية على اتخاذ قرار يعترف بأن هذه مناطق فلسطينية. كما أن إسرائيل لم تنفذ الانسحاب الثالث الذي تحدد في الاتفاق الجزئي، الذي كان من المقرر أن يعطي الفلسطينيين، وفقًا لتفسيرهم، أجزاء كبيرة من المنطقة (شير: 2001؛ روبنشتاين وآخرون: 2003؛ بن عمي: 2004). لم تنفذ السلطة الفلسطينية الالتزامات الرئيسية التي التزمت بها منظمة التحرير، بما فيها رفض العنف و«الإرهاب» واتخاذ الخطوات المطلوبة لمنعه، بما فيها إجراءات قانونية ضد المنفذين. ولم تلتزم السلطة بتوقعات إسرائيل بشأن الامتناع عن التحريض والدعاية المعادية، لأنها استمرت ولم ترف روح الاتفاق على المنظومات الفلسطينية بصورة تضمن تخلي عن استخدام «الإرهاب» والعمليات العنيفة الأخرى (بيرجمان: 2002).

عدم وجود قرار بشأن الهدف النهائي للمفاوضات حول التسوية الدائمة كنقطة مرجعية يمكن التمسك بها ـ مع افتراض أنه يوجد بين الطرفين فجوة مواقف يصعب رأبها ـ أوجد ديناميكية عكسية لبناء الثقة. فكل طرف كان لديه حافز لتحديد حقائق على الأرض حتى تكون ـ حينما يحين الوقت ـ هي الحقائق التي تحسم التسوية الدائمة. ومس ذلك بصورة أساسية رموز السيادة في المنطقة، وإظهار الوجود في القدس الشرقية، واعتبار المناطق والسلوك المستقل لكل طرف وكأن لا وجود لعملية سياسية ـ وربما يعود ذلك إلى العملية السياسية ذاتها ـ بسبب طبيعتها كما حدد الطرفان.

المبدأ الخفي وغير المحدد لسلوك الأطراف هو بمثابة «إمسك بقدر استطاعتك» أو«الكلام في جانب والأفعال في جانب آخر». هذه الديناميكية للعملية السلمية اتسمت بها أوضاع التدهور في علاقات الثقة بين الأطراف (Fisher & Ury, 1991) وفي حالة اتفاق أوسلو، لم تتبع عدم الثقة فقط من عدم الاتفاق الذي اندفع إليه الطرفان في المحادثات بينهما، وإنما نتيجة للقرار بشأن الموضوعات الهامة في الحقيقة ـ ذات الأهمية الاستراتيجية، التي حظيت فيما بعد بإسم «الموضوعات الرئيسية» ـ التي لا يدور الحديث عنها بالمرة.

وبالفعل، كان أحد أكثر النشاطات تكثيفًا في خلال هذه الفترة، نشاط اللجان المختلفة لتسجيل انتهاكات الاتفاق بين الطرفين. ومن نقطة معينة وبعدها، أصبحت عملية المفاوضات التي كان يجب أن تؤدي بالأطراف إلى تسوية الصراع، صراعًا بين تبادل الاتهامات غايته الرئيسية هي التأثير على الرأي العام العالمي وعلى الرأي العام الداخلي لدى كل طرف.

بيئة المفاوضات ـ غياب التأييد الجماهيري

تجدر الإشارة هنا إلى تأثير بيئة المفاوضات ـ ويهمنا هنا الصورة التي أدارت بها الأطراف عملية الحوار على خلفية مواقف الجماهير التي يمثلونها. يتضح أن كل طرف اختار، على الرغم من عدم التنسيق بينهم، إلا يحشد دعم جماهير الشارع لعملية الحوار. إضافة إلى ذلك، نقلت الزعامة في كل طرف لجماهيرها رسائل تتناقض مع جوهر العملية السياسية. على سبيل المثال، في الأيام التي كان اتفاق أوسلو لا يزال يحمل فيها آمالا كبيرة للمصالحة التاريخية بين الشعبين، القى عرفات خطابًا في جوهانسبرج في 10 مايو 1994 شبه فيه اتفاق أوسلو بصلح الحديبية، الذي

قطعه النبي محمد أثناء الضعف مع أفراد قبيلة قريش، انطلاقًا من نية لانتهاكه بعد أن يقوى[١٢٢].

كما أن إسرائيل لم تقف مكتوفة الأيدي. نذكر الشروط المقيدة التي قبل رابين بموجبها مسار أوسلو وبعد ذلك قبلته الحكومات التي شكلت بعد اغتياله ـ سواء حكومات العمل أو حكومات الليكود ـ إلا تقام دولة فلسطينية، وأن تظل القدس كلها تحت السيادة الإسرائيلية «إلي الأبد». إضافة إلى هذه التصريحات جاءت الأفعال: في سنوات المفاوضات تم توسيع المستوطنات ومضاعفة سكانها وأكثر. وربما كان هذا ظاهرة خطيرة جدًا في العملية السياسية ـ على الأقل من المنظور الفلسطيني.

يدل هذا السلوك، الذي جاء من الجانبين، على ما وصفناه بأنه «ضعف» في القرار الاستراتيجي لدى كل طرف. إضافة إلى ذلك، هذا تعبير عن الاختلاف وانعدام الإقناع الداخلي لدى كل طرف فيما يتعلق بالعملية السياسية. وهذا تعبير عن عمق الفجوة، والتخوف، والعداء وبخاصة عدم القدرة على تنفيذ التغيير النفسي الداخلي ـ الوطني المطلوب لكسر طابو الحوار مع الطرف الثاني. وإضافة إلى ذلك، هذا أيضًا تعبير عن ضعف القيادة في الجانبين. خشيت القيادة في كل طرف من فقدان الشرعية لدى جماهيرها بعد الدخول في عملية المفاوضات، لذلك لجأت إلى البلاغة المتطرفة التي هدفت إلى «تهدئة» الرأي العام. والأخطر من كل هذا هو أن هذه الظاهرة استقبلت كضرورة شرعية لقيادة كل طرف في نظر قيادة الطرف الثاني، بل غفرت له من وجهة نظره. وفي المقابل، لم تتوقع أي محاولة قيادية حقيقية لحشد الرأي العام في الجانبين لتأييد العملية السياسية.

(١٢٢) لا يعد استخدام هذا الحدث التاريخي إثباتًا على أن عرفات لم يقصد من البداية تنفيذ الاتفاقات مع إسرائيل. توجد في الإسلام تفسيرات عكسية تسبق حالة الحديبية، تبرر توقيع اتفاق سلام مع الكفار بحكم الظروف. وهكذا استخدم الرئيس السادات صلح الحديبية، من خلال فتوى من علماء الأزهر، لكي يبرر اتفاق السلام مع إسرائيل. (انظر عمانوئيل: 1996).

من ناحية أخرى، لم يفكر أحد في أن هذه البلاغة المتطرفة والسلوك الذي يتعارض مع روح الاتفاق سحب الأرض من تحت أقدام الزعماء حينما أرادوا تحقيق شرعية للعملية في كلا الجانبين. الأخطر من كل هذا، طوال عملية أوسلو (منذ أيام رابين وحتى انتهاء فترة عمل إيهود باراك في بداية عام 2001 ولدى الفلسطينيين طوال فترة عرفات وأقل من ذلك في فترة أبو مازن الحالية) حشد الزعماء من كلا الجانبين بالبلاغة المتطرفة الرأي العام كلاعب واستخدموها حول طاولة المفاوضات للتمسك بمواقفهم، وذلك بصورة عامة حينما يطلب منهم اتخاذ قرارات حاسمة أو تنازلات «مؤلمة».

استخدام الرأي العام كلاعب تكتيكي لتبرير عدم الاستعداد لتقديم تنازلات في عملية المفاوضات، يدل أكثر من أي شيء آخر على انعدام العمق الاستراتيجي في قرارات الزعماء في العملية السياسية؛ وغياب الثقة في العملية ذاتها؛ وغياب الثقة في شريك المفاوضات وانعدام الصراحة مع الطرف المقابل.

رموز وتصورات في عملية المفاوضات

أحد العناصر المؤيدة لنجاح عملية المفاوضات هو كسر التصورات السابقة وخلق رموز مؤيدة جديدة (بر طال:2007). وهذه لها تأثير بالغ على إيجاد دفعة إيجابية في إجراءات المفاوضات، وتأثير مهدئ حينما تصطدم العملية بموانع، وغاب ذلك عن عملية أوسلو على مدارها. لم يبذل الطرفان أي جهد لتغيير صورتهم في نظر الآخر وحافظ كلاهما على الصورة النمطية والآراء المسبقة التي تجذرت عبر عشرات السنين من العداء، وأعمال الكراهية وعلاقات المحتل ـ المحتل.

بصورة متناقضة، كلما تقدمت عملية أوسلو في محور الزمن، كلما زاد العداء بين الطرفين وتعززت التصورات السلبية لدى كل طرف عن الآخر. ويسهل أن نفهم ذلك من انتهاكات الاتفاق روحًا ومضمونًا، التي زادت من عدم الثقة المتبادلة.

كان من المقرر أن تكون فترة حكم بنيامين نتنياهو ـ من 1996 وحتى 1999، قمة تنفيذ اتفاق المرحلة الانتقالية وفترة مفاوضات التسوية النهائية. وبدلًا من ذلك، انهارت المفاوضات في هذه الفترة حيث اتهم نتنياهو الفلسطينيين دائمًا بأنهم لا ينفذون دورهم في الاتفاق. وحفر عميقًا في الوعي الإسرائيلي شعار «يعطو يأخذوا»، كأنه لا يوجد في الحقيقة من نتحدث معه، على الرغم من حسن النية الموجودة لدى الطرف الإسرائيلي. الصورة الفلسطينية السلبية التي نشأت بين الجمهور الإسرائيلي، أبعدته عن تأييد العملية السياسية. تناقض المناورة الإعلامية الصورية ـ النفسية مع حقيقة أن نتنياهو عارض اتفاق أوسلو وكان مهتما،على ما يبدو، بإفشال المفاوضات، وحقيقة أن نتنياهو نفذ «اتفاق الخليل» (الذي تم التوصل إليه قبل انتخابه لرئاسة الوزراء) ووقع على اتفاق «واي فلنتياشن» بشأن أنسحاب آخر من مناطق الضفة الغربية ونقلها إلى السلطة الفلسطينية، يجب اعتبارها تعبيرًا عن الثمن الذي اضطر إلى دفعه مقابل الأحداث الدموية التي أندلعت بعد قراره بفتح نفق الحائط الغربي (سبتمبر 1996) وخضوعة باستمرار لضغوط الإدارة الأمريكية لدفع الاتفاق.

اتسع بين الفلسطينيين اليأس من عملية السلام. وأخذت تتسع دائرة معارضي المفاوضات. التوقعات التي لا تتحقق تخلق إحباطًا يغذي بدوره خطوات تخلق واقعًا معكوسًا لتوقعات البداية. هكذا أوضح رون فونداق سياسة نتنياهو تجاه عملية السلام: «لقد تطلع نتنياهو إلى إنهاء اتفاق أوسلو بصورة لا تترك خلفها آثارًا وبالفعل انتهك عملية السلام وبذل كل ما في استطاعته للتوصل إلى نزع شرعية الشريك الفلسطيني (فونداق يونيو 2001). إضافة إلى ذلك، لقد فرض الواقع على نتنياهو الاستمرار شكليًا في تنفيذ العملية وفرض الأمريكيون عليه التوصل إلي» اتفاق واي، الذي كان معناه تنفيذ إعادة الانتشار الثانية من ثلاثة يتطلبها الاتفاق الجزئي. إضافة إلى ذلك، الثغرات التي خلفها وراءه، جعلت عملية المفاوضات مقيدة وجريحة تقريبًا بلا علاج، بالفعل وبالتخيل لدى الشعبين.

وحفظ أيضًا الأمل الجديد في استئناف العملية السياسية واحتمالات إحيائها مع بداية فترة باراك في عام 1999. لقد استهلك باراك وقتًا غاليًا في محاولات فاشلة لاستئناف الحوار مع السوريين، على حساب المخطط الحالي لاتفاق أوسلو للمصالحة السورية مع الفلسطينيين. «ثمار السلام» من ناحية الجماهير الفلسطينية، في عصر باراك، كانت حصار المناطق الذي فسر على أنه عقاب جماعي؛ وقيود حركة أضرت أساسًا بالمواطنين الأبرياء (من يقومون بالعمليات لا يحتاجون إلى تصريحات)؛ سوء معاملة المواطنين في الحواجز الكثيرة وأيضًا - عن عمد في بعض الأحيان - سوء معاملة خيار الناس؛ وانخفاض ملحوظ في فرص العمل في إسرائيل مع تعميق الفقر وتزايد البطالة؛ أزمة المياه في الصيف أمام وفرة المياه للمستوطنات؛ تدمير المنازل الفلسطينية مع توسيع البناء اليومي في المستوطنات المجاورة؛ عدم إطلاق سراح المسجونين الذين تمت محاكمتهم على أعمال قبل أوسلو وأيضًا قيود إسرائيلية على البناء خارج «مناطق الاستيطان» الفلسطينية.

كما ساهم الفلسطينيون أيضًا في تعميق التصورات السلبية في نظر الجمهور الإسرائيلي. وليس مثل السادات، الذي أسرت زيارته التاريخية لإسرائيل قلوب الإسرائيليين وكسر صورته كعدو عنيد وصعب المراس، وليس مثل الملك حسين الذي أدى مظهره النبيل إلى تقييم الإسرائيليين له كإنسان وفسروا خطواته بأنها صائبة وسليمة - تتبقى شخصية عرفات في الوعي الإسرائيلي شخصية شيطانية. وأيضًا بعد التوقيع على اتفاق أوسلو ظل عرفات شخصية غريبة، معادية، شخصية تمثل وتجسد بصفة خاصة تهديدا كبيرا على إسرائيل (بن عمي:2004، روس: 2009).

بالفعل، أخطأت القيادة الفلسطينية في لجوئها إلى جماهيرها. فلقد أبقت الإسرائيليين بصورة تعميمية كمحتلين متوحشين ومدمرين وعدو شرس. وبهذا ساهمت، بالفعل، في الابقاء على «تعريف وضع العلاقات» السابق - محتل ومحتل - بينما - وربما عن غير قصد - أبقت أيضًا على التعريف الإسرائيلي كعدو. لم

ينجح الفلسطينيون في إثارة التعاطف مع وضعهم الحقيقي بين الجماهير الإسرائيلية،والاعتراف بالمشكلة الفلسطينية بمجمل معانيها الإنسانية،القومية والتاريخية. وبدلا من ذلك، تلقت الجماهير الإسرائيلية تصريحات الحرب (الجهاد)، والعمليات والتحريض اليومي الذي فسر في بعض الأحيان على أنه معادي للسامية. وهكذا ساهموا في «حرق الوعي» الإسرائيلي وكأن الشعب الفلسطيني ليس محبا للسلام ولن يكون هكذا أبدًا (بن عمي 2004).

عدم التناسق ورح أوسلو

حقيقة أن إسرائيل والفلسطينيين لم ينجحوا في التخلص من التصورات السلبية المتبادلة لدى دخولهم في عملية أوسلو، ودمج نقاط الانطلاق لدى الطرفين ـ إسرائيل كدولة قوية،الفلسطينيين كشعب محتل ـ حددت أيضًا صورة المفاوضات بأنها غير متسقة بين الأطراف.

أيضًا في فترة المفاوضات واصلت إسرائيل اعتبار الفلسطينيين شريك إشكالي غير «الملعب» الذي يجرى عليه «التناطح» ـ من ميدان قتال، إلى طاولة مفاوضات.

من موقف القوة الممنوح لها، لم تحسن إسرائيل وضع إطار المفاوضات التي تلبي مصالح الطرفين (WIN-WIN) وإنما حاولت إملاء أهدافها (وهي أيضًا لم تكن واضحة دائمًا). لم تعتمد هذه الرؤية فقط على قوة إسرائيل كما تراها وأيضًا على قوتها بالفعل أمام دونية الفلسطينيين، وإنما اعتمدت أيضًا على التوازن الشامل بين الطرفين: إسرائيل هي الطرف المانح (أرض، استقلال، صلاحيات، وحدود ... إلخ) والطرف الفلسطيني هو الطرف المتلقي ـ ولذلك فإنه سلبي ومحدد القدرات.

تعاظم هذا الموقف المسيطر في المفاوضات كلما جسد اللقاء بين الأطراف ميزان القوة بينهما. ووفقًا لهذه الرؤية ـ فإن القوة والسيطرة واعتبار الطرف الثاني

عدو وليس شريك في المفاوضات ـ وضع أغلب العملية، من البداية، في يد الجيش. وبهذه الصورة تمت التغطية على سمات المفاوضات ـ حتى في أبعادها الإقليمية، التي تعتبر رئيسية في صياغة السلام بين الطرفين ـ بغطاء أمني.

هكذا على سبيل المثال، في إحدى المناقشات في الإطار العسكري، قبيل لقاء آخر لأحد أطقم المفاوضات، طرحت الفكرة بأن تعتبر المناطق التي ستنقل إلى الفلسطينيين «محميات طبيعية»، الأمر الذي سيحول حينما يحين الوقت، وفقًا للاتفاقات الملزمة التي سيتم التوقيع عليها، دون البناء على نفس المناطق وتوطينها (فيشمان، سجلات طاقم صياغة 1993-1995). هكذا فكرت إسرائيل في خلق» منطقة معقمة» حول المستوطنات حتى لا يتم إخلاء الضفة الغربية. صحيح أن هذا الاقتراح لم يقبل، لكن مثله كثير. وأكثر مما عكست هذه الاقتراحات جوهر، فإنها كشفت رؤية ومنطلق القوة والسيطرة (رابينوبيتس: 2004).

هذه الرؤية الإسرائيلية ـ بخلاف كونها غير منطقية وغير سليمة بمفاهيم المفاوضات ـ أضرت عملية المفاوضات وساهمت بصورة كبيرة في فشلها. وفوق هذا وذاك كان هذا فخا لإسرائيل نفسها ـ فخ «ضعف القوة أمام قوة الضعف». فكلما استخدمت إسرائيل قوة المساومة على طاولة المفاوضات، كلما أوجدت لنفسها صورة من لا بد من ممارسة الضغوط عليه لكي تحقق منه شيء ما. وبالفعل وجهت الضغوط تجاه إسرائيل، سواء بصورة مباشرة عن طريق الفلسطينيين وبصورة أكثر تعبيرا، من خلال عمليات «إرهابية» (مثل أحداث نفق الحائط الغربي في عام 1996 ـ التي «ضغط نتنياهو بعدها» لتنفيذ اتفاق الخليل) أو غير مباشرة، من خلال تعبئة الرأي العام الدولي وتدخل عناصر إقليمية ودولية خلال المفاوضات.

يبدو أن الفلسطينيين عرفوا كيف يستوعبون دورهم في معادلة علاقات الثقة التي أملتها إسرائيل: لقد حولوا ضعفهم إلى قوة الضحية. وهكذا تمركزوا في مواقفهم المتعنتة، والتي بموجبها: «ليس لديهم ما يقدمونه» ولذلك ليس لديهم ما يتصالحون

بشأنه. من ناحيتهم لقد قدموا بالفعل التسوية القومية التاريخية الأساسية باعترافهم بإسرائيل وقبول القرار 242 كأساس للمفاوضات؛ أي، إنهم اكتفوا بمنطقة صغيرة من أرض فلسطين (حوالي 22%). ووفقًا لهذه الرؤية، لا تهدف المفاوضات مع إسرائيل إلى تحقيق تسوية أخرى، وإنما الحصول على مقابل التسوية الأساسية؛ أي، تنفيذ الحقوق الفلسطينية المشروعة التي سرقت منهم بقوة الاحتلال. أصبح هذا الموقف بالفعل استراتيجية رئيسية في المفاوضات، كما سيظهر فيما بعد خلال تحليل إجراءات المفاوضات حول التسوية الدائمة في فترة حكومة باراك (روبنشتاين وآخرون: 2003؛ روس: 2009).

كاستراتيجية لإدارة المفاوضات اختارت إسرائيل الطريق الأقل مناسبة، حيث قدمت استعراض القوة، الذي يهدف إلى إخضاع الطرف الثاني، وهو غير مناسب للوضع الذي سوف يتواجد فيه الطرفين جنبًا إلى جنب كجيران. وكان يحظر تناول عملية المفاوضات مع الفلسطينيين وكأن هذه كانت صفقة لمرة واحدة لسائح إسرائيلي موجودة في سوق منعزل في العالم الثالث (جلين: 1996؛ فيشر وأوري: 1991).

هكذا نجد أن كل طرف في المفاوضات تمسك بمواقف متعنتة تقريبًا في كل الموضوعات والمجالات. لقد انساق الفلسطينيون إلى مواقف متعنتة بسبب موقف استعراض القوة الإسرائيلي، لكن أيضًا بحكم نظرتهم الأساسية القائمة على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوقهم المشروعة في الموضوعات الرئيسية ومشتقاتها: تقرير المصير، دولة مستقلة، حدود 1967، حل مشكلة اللاجئين ومشكلة القدس. وفي المقابل، مالت إسرائيل بحكم موقفها القوي، إلى عدم تعريف المصالح ـ وبالتأكيد المصالح المشتركة ـ بل تبنت نظرة بعض «تنازلات قليلة»، لأن أي تنازل يعتبر من وجهة نظرها خسارة. المعاني العملية لهذه النظرة كانت

بمثابة «خطوط حمراء» في مواقف المفاوضات[١٢٣]، كطريقة لوقف مطالب الطرف الثاني: لا للدولة، لا لحدود 1967، لا للاجئين ولا للقدس. هذه الرؤية، التي اعتمدت بالطبع على منظور القوة ـ هي في الحقيقة رؤية معتدلة وصارمة سوف تنتهي في النهاية بالانكسار أمام مطالب الطرف الثاني المشروعة. إنها لم تفد الطرف الإسرائيلي ولم تؤد إلى النجاح المشترك للطرفين. والنتيجة هي أن إسرائيل لم تحسن استخدام قوتها لبلورة إطار عملية مفاوضات متوازنة ومتبادلة. مثل هذه المفاوضات يمكن أن تعتمد على تعريف المصالح المشتركة التي تخدم الجانبين، وتنفذ «بروح الاتفاق» روح الرؤى التاريخية والسعي إلى اتفاق سلام.

هناك فشل آخر، يمكن أن نرجع أغلبه لإسرائيل، وهو تقويض «روح الاتفاق»، حتى في المراحل الأولى للمفاوضات حول التسوية الدائمة. في هذا الشأن يمكن أن تشكل إسرائيل ثقافة المفاوضات والجو «بروح أوسلو» روح المصالحة التاريخية والسعي إلى اتفاق سلام. لكي يتم طرح المفاوضات في مسار الواقع العملي، كان يكفي تعريف «روح الاتفاق» باعتبارها معيارًا يطلب بموجبه من كل طرف تقييم مواقفه، وأفعاله وخطواته قبل إخراجها من حيز النظرية إلى حيز التنفيذ. ومجرد تعريفها والقرار المشترك بشأنها، يمكن في تقديرنا أن يوجد جوًا إيجابيًا يتسم بالثقة المتبادلة وحافزا لإحراز تقدم نحو اتفاق يناسب الطرفين[١٢٤].

(١٢٣) اتبعت إسرائيل «سياسة الخطوط الحمراء» تقريبًا منذ بداية وجودها. وجاء التصعيد في هذه السياسة في أعقاب حرب أكتوبر كأداة هامة لردع العرب عن إجراء تغييرات مهددة في الوضع. وتجلى ذلك في تعبيرين رئيسيين: تسويات ثنائية، وبها إشارة واضحة للمباح والمحظور وتحديد أحادي من جانب إسرائيل باعتبار هذه التعديلات عناصر رئيسية في الوضع تعتبرها تهديدًا ويمكن أن تدفعها إلى إجراءات وقائية أو عقابية (أفنير يانيف، السياسة والاستراتيجية في إسرائيل ص303–318).

(١٢٤) طرح هذا الاقتراح بالفعل هنري فيشمان، وهو من مؤلفي هذا المقال، أثناء عمله مستشارًا للجنة صياغة المفاوضات في الموضوعات المدنية في الإدارة المدنية في الضفة الغربية، بل وحظى باهتمام إلى أن اصطدم بحائط الرؤية التي اعتبرت عملية المفاوضات بمثابة «استمرار لمكافحة الفلسطينيين بوسائل أخرى»، تمشيًا مع مقولة كارل فون كلاوزوفيتش الشهيرة.

في أساس «روح أوسلو» توجد حكمة (فونداق: 2001)،أن الثغرات العكرة التي تراكمت بين الشعبين هي تقريبًا عائق لا يمكن تجاوزه أمام المفاوضات التي ستعتمد على مقارنة القوة بين الطرفين والعلاقات بينهما ـ علاقات المحتل ـ المحتل. وكان الهدف، بالتالي، هو السعي إلى تغيير مفاهيمي واعي ومنضبط يؤدي إلى حوار يقوم قدر الإمكان على الإنصاف والمساواة وتحديد هدف مشترك يعكس المصالح الرائدة لدى الطرفين، لأنهما سيواصلان العيش جنبا إلى جنب.

أملت هذه السياسة أيضًا صورة الاتفاقات مع مصر، منذ اتفاقات الفصل في يناير 1974 وحتى اتفاق السلام مع مصر في مارس 1979 أصبحت هذه السياسة نمط تفكير ثابت بين واضعي السياسات الإسرائيلية عامة وفي الدوائر الأمنية بصورة خاصة. وتجلى هذا أيضًا في صياغة مواقف عملية المفاوضات مع الفلسطينيين طوال عملية أوسلو منذ بدايتها في عام 1993.

كان يجب أن يعبر عن كل هذه الرؤى سواء في صورة وطبيعة المفاوضات ـ بما في ذلك المستوى الشخصي بين المتفاوضين ـ أو بالحلول المقترحة أو بطرق تنفيذ الحلول والتفاهمات في كل الموضوعات والإطارات.

كان من المفترض أن تؤثر أيضًا هذه الرؤية الجديدة للحوار، على نوع وطبيعة الديناميكية التي كان من المقرر أن تتنشأ بين الأطراف لاحقًا، وهي بدورها كان يمكن أن تخلق ثقة متبادلة وتعزز بين الطرفين الرغبة في إحراز تقدم في العملية. وفي مرحلة متأخرة أكثر كان من المقرر أن تلقي هذه الرؤية والديناميكية الإيجابية للعملية بظلالها على الدوائر الأوسع للتعاون بين أنظمة الطرفين المختلفة ـ المؤسساتية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية في المجالات المدنية. وكان من المفترض أيضًا أن تغذي هذه الديناميكية حوار المصالحة التاريخية بين الشعبين بمفاهيم الوجود المشترك جنبًا إلى جنب، وعلاقات السلام وحسن الجوار. هذا

التغير، ذو السمة الثقافية في الأساس، جاء ليحل محل العداء المتواصل وسعي كل طرف إلى تحقيق إنجازات على حساب الطرف الثاني.

منذ البداية كان اتفاق أوسلو، وربما بحق، محاولة لا تكل للخروج من لعبة المبلغ صفر، وعلى الرغم من تفوق إسرائيل، والسعي إلى مزيد من أوضاع Win-Win التي يوجد فيها للطرفين ما يربحانه، ليس على حساب الطرف الآخر. ونجد نموذج ذلك أيضًا في مراحل الاتصال الأولى بين الممثلين الإسرائيليين والممثلين الفلسطينيين في أوسلو، وفقًا لشهادة يائير هيرشفيلد.

في أوسلو نجحنا في التوفيق بين المواقف الإسرائيلية والمواقف الفلسطينية من خلال إيجاد صيغتين منتصرتين. تقدمنا أولًا نحو «تشغيل الساعة» وأوضحنا أننا لا نستبعد إقامة دولة فلسطينية كنتيجة محتملة، بالطبع بشرط أن توافق إسرائيل على ذلك. وبعد ذلك وضعنا قاعدة التدرج، التي مكنتنا من حل المشاكل التي بدت غير قابلة للحل في واشنطن، مثل مسألة المرجعية والصلاحيات الأخرى...إضافة إلى ذلك، وعلى عكس ما كان في كامب دافيد، أصرت رؤية أوسلو على ضرورة تشجيع التعاون الاقتصادي بينهم وبين إسرائيل... والأهم من هذا كله، بنينا إحساسًا بالثقة المتبادلة وأوجدنا «روح أوسلو»، التي كانت جذورها مغروسة في إدراك أن دفع المفاوضات سيخلق وضع «الكل فائزين»، من ناحية إسرائيل، والفلسطينيين والمنطقة كلها (هيرشفيلد 2000: 177).

نوعية الحسم الاستراتيجي في مفاضات التسوية الدائمة

على أية حال لقد أبقت الفترة الانتقالية على ثغرات من عدم الثقة المتبادلة. وفي ظل غياب اتفاق على الهدف السياسي النهائي لأوسلو، كشفت تعارضات المناظير والمنطلقات لدى الطرفين. الأمر الذي قلل من استعدادهم لأن يقبلوا في مفاوضات التسوية الدائمة تسويات وحلول خلاقة أو ضبابية، بدت، في منظور الإسرائيليين

والفلسطينيين، كل من وجهة نظره، مخيبة للآمال في الاتفاق الجزئي. لذلك، حينما بدأت المفاوضات حول التسوية النهائية في نوفمبر 1999 تم الاتفاق بين الطرفين على أن تصاغ المحادثات حل تسوية كاملة وشاملة، بصورة تفصيلية وواضحة وتؤدي إلى حل كل مشاكل الصراع: القدس، الأرض، اللاجئين، ترتيبات الأمن، توزيع الموارد الطبيعية، توزيع المجال الجوي وكل مجالات الحياة.

جاء دخول باراك إلى مكتب رئيس الوزراء في 6 يوليو 1999 ليبعث الأمل من جديد في دفع اتفاق أوسلو إلى مرحلته الأخيرة والأهم «الاتفاق الدائم» بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن سرعان ما خاب هذا الأمل. وفي مذكرة شرم الشيخ في 4 سبتمبر 1999 (استكمالات الدفعة الثالثة ـ اتفاق واي المعدل)، في اللقاء الإسرائيلي ـ الفلسطيني الأول الذي جرى في فترة باراك كرئيس للوزراء، لم تف إسرائيل بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين. فلم تنقل السيادة على القرى الثلاث المجاورة للقدس (أبو ديس، والعزرية، والسواحره الشرقية) التي وعد بارك بتسليمها كسابقتها على حساب دفعة «إعادة الانتشار» الثالثة.

عمل الطرف الإسرائيلي تحت توجيهات رئيس الوزراء إيهود باراك، وبموجبها لا يكون هناك مزيدًا من الاتفاقات الانتقالية المستمرة تضطر فيها إسرائيل إلى تقديم مزيدا من الثروات للفلسطينيين، مثل الدفعة الثالثة («ترتيبات السلامي»)، ويجب أن تتوصل المفاوضات إلى «انهاء الصراع» (End of conflict). وبصورة مشابهة أكد الطرف الفلسطيني أنه يعارض إدارة المفاوضات على تسويات جزئية أخرى وأعلن أن «كل ما سنوافق عليه الآن ـ سيظل معنا إلى الأبد، وكل ما نتنازل عنه ـ سيكون تنازلا إلى حين». وتبادل الطرفان الاتهامات حول الرؤية الإيجابية والجدية وعلى الاستعداد نفسه للاتفاق «على إغلاق» كل المشاكل ولا يترك أي موضوع هام في صياغة غامضة.

تم الاتفاق على فكرة الحل الكامل والنهائي، وليس مشاكل 1967 فقط، في بداية المناقشات حول التسوية الدائمة. ولقد دفع ذلك قادة الجانبين إلى اعتبار أنفسهم مسئولين عن صورة مناقشاتهم أمام الأجيال القادمة. لكن سرعان ما ساد الشعور بعدم وجود مرجعية متفق عليها منذ عام 1948. لقد أصر الفلسطينيون على أن المرجعية هي قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عبر السنين في المسألة الإسرائيلية الفلسطينية. هذا يعني أن المفاوضات تهدف إلى تنفيذ الحقوق المشتقة عمليًا من «الشرعية الدولية» وليس نتيجة للاستراتيجية الحالية أمام إسرائيل، وبالتالي لا مجال للتصالح في حقوق، وإنما لا بد من الاعتراف بها وتنفيذها. وطلب الجانب الإسرائيلي أن يكون أساس المفاوضات هو مبدأ التسوية العادلة، التي تضع في اعتبارها الواقع الذي ساد منذ 1967 ويعتد أيضًا بمصالح إسرائيل الأمنية والاستيطانية. اعتمدت هذه النظرة على إيجاد ميزان مصالح يجعل من الاتفاق ضروريًا للطرفين. ولهذا السبب طلبت إسرائيل الانفصال عن الشرعية الدولية،على الرغم من قبولها للقرار 242 كأساس للمفاوضات (لافي: 2003).

هاتين الرؤيتين المتناقضتين أديتا إلى فشل إعلامي وصعوبة جوهرية في إدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة في كل مراحلها، وحيل دون توصل الطرفين إلى حل عملي يرأب الصدع الذي تبقى في المشاكل الدائمة، حتى وإن تحقق فيها تقدم. هكذا على سبيل المثال لم يفهم في الجانب الإسرائيلي لماذا لا يوجد لدى الفلسطينيين استعداد لقبول الاقتراحات التي اعتبرت بالنسبة له «عادلة» و«سخية»، وعلى العكس: لماذا لم يقدموا مقترحات من جانبهم. والسبب في ذلك هو أن الفلسطينيين لم يروا مجالًا لطرح مقترحات بدلًا من تنفيذ الحقوق كما عرفت في قرارات الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرهم يجب أن يكون الاقتراح «عادلًا» و«سخيًا» فقط إذا تلاءم مع هذه الحقوق. ولهذا السبب عارض الفلسطينيون في البداية الفكرة الإسرائيلية لصياغة «إتفاقية إطار» (Framework Agreement) لأنهم يعتبرون قرارات

الأمم المتحدة جوهرًا في حد ذاتها ولا بد أن يدور اتفاق الإطار والمفاوضات حول طرق تنفيذ هذه الحقوق بالفعل.

يبدو أن المعاني التي كانت خافية وراء الخيار الاستراتيجي لكل طرف بشأن نقطة الانطلاق في إدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة (قرارات الأمم المتحدة في مقابل تسوية عادلة)، كانت تجاهل الطرفان للمرجعية التي أعلن عنها في كامب دافيد عام 1978 خلال المفاوضات بين مصر وإسرائيل. في تلك القمة تحدد أن تقوم المفاوضات بين إسرائل والعرب والفلسطينيين على أساس قرارات 242 و388 وعلى مبدأ «الأرض مقابل السلام». عكس التجاهل المتبادل للمرجعية، بصورة جيدة، نوعية قرارات الأطراف الاستراتيجية في العملية السياسية، سواء كانت أسباب ذلك سياسية، أو أيديولوجية أوغيره: عدم حسم القيادة الإسرائيلية الواضح بشأن الانفصال عن مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم الحسم الواضح للقيادة الفلسطينية بشأن التنازل عن حق عودة اللاجئين منذ عام 1948 إلى إسرائيل.

تجنب هذا الحسم من جانب قيادتي الطرفين، وغياب مرجعية متفق عليها لإدارة المفاوضات حول التسوية الدائمة، حال دون إمكانية إدارة إيجابية للمفاوضات حول المشاكل الرئيسية، ومنها الأرض، واللاجئين والقدس، كما ذكر أعلاه (هنيه: 2000؛ شير2001:؛ روبنشتاين وآخرن: 2003؛ رابينوفيتس: 2004؛ كلينتون: 2005؛ روس: 2005؛ شتاينبرج: 2008).

- **في مشكلة الأرض** طلب الفلسطينيون اعترافًا بحقهم في 100% من أراضي 1967 وتواصل في الأرض كشرط لاستعدادهم لإجراء تعديلات حدودية وتبادل أراضي، من أجل الكتل الاستيطانية التي طلبت إسرائيل ضمها إلى أراضيها. وسعدت إسرائيل باستعداد الفلسطينيين لتعديلات حدودية وتبادل أراضي، لكنها لم تستجب لمطلبهم بالاعتراف بحقهم الكامل في كل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدلًا من ذلك حاولت إسرائيل، بالطبع، التوصل إلى تسوية

على أساس «تسوية عادلة». إضافة إلى ذلك، قبيل الخروج إلى قمة كامب دافيد، نشر المستشار القانوني للحكومة رأيًا قانونيًا يقضي بأن القرار 242 لايطبق على اتفاق مع الفلسطينيين كما طبق مع الدول العربية، وبالتالي فمن حق إسرائيل تعيين الحدود وفقًا لاحتياجاتها الأمنية والاستيطانية. والمبرر القانوني لذلك هو أن قرار 242 انطبق على دول كان بينها حدود (وفي عام 1967 ـ لم تكن هناك دولة فلسطينية).

- **في مشكلة اللاجئين** طلبت القيادة الفلسطينية أن تصرح إسرائيل بأنها مسئولة عن نشوء مشكلة اللاجئين وتعترف بحقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم وفقًا للقرار 194 بشأن الفلسطينيين، وحق العودة هو حق شخصي ويخص كل لاجئ على حدة، لذلك لم يعتبر الممثلون الفلسطينيون أنفسهم مفوضون بالتنازل عن هذا الحق بصورة تامة. كما اعترفت القيادة الفلسطينية بمرجعيتها لمناقشة صورة تنفيذ الحق مع إسرائيل بل وتحديده بالنسبة للعودة لإسرائيل. وفي أثناء المفاوضات قدمت مقترحات مثل تقديم تعويضات والعودة إلى إطارات الدولة الفلسطينية التي ستقام، والعودة إلى المناطق التي سيتم تبادلها، وأيضًا توطين لاجئين في الدول المضيفة أو في دولة ثالثة. كما تقرر أيضًا عدد قليل ومتفق عليه من اللاجئين الذين سيعودون إلى إسرائيل تحت أي مسمى. إضافة إلى ذلك، لم يكن لدى إسرائيل استعداد للأعتراف بدورها في نشوء مشكلة اللاجئين والاعتراف بحق العودة.
- **في مشكلة القدس** طلبت القيادة الفلسطينية أن تعترف إسرائيل بحقها الكامل في السيادة على شرق القدس، بما في ذلك جبل المكبر، لكونها جزء لا يتجزأ من مناطق 1967 والقرار 242. حتى قمة كامب دافيد تمسكت إسرائيل بموقفها الثابت بأن تظل القدس موحدة تحت سيادتها، وحالت دون أي مناقشة متعمقة في هذا الموضوع. في قمة كامب دافيد أعلنت إسرائيل أنها مستعدة لتقسيم القدس. وقبل الفلسطينيون فكرة تقسيم المدينة على

أساس ديموغرافي، وليس على أساس حدود 1967. لقد كانوا مستعدين لأن تضم إسرائيل الأحياء اليهودية التي أقيمت بعد 1967 في شرق القدس، مثل بسجات زئيف، وجفعات زئيف، ونافيه يعقوب، لكن عارضوا ضم جبل حما وراس العمود. ووافقوا أيضًا على سيادة إسرائيلية على الحي اليهودي، وعلى جزء من الحي الأرمني، وعلى الجدار الغربي. وأبدوا استعدادا عمليًا للأخذ في الاعتبار بالمصالح الدينية التاريخية اليهودية في شرق القدس، مثل مدينة داود وجبل الزيتون، لكن ليس بسيادة إسرائيلية. وطلبت إسرائيل تقسيم السيادة في جبل المكبر وإقامة معبد يهودي،وطالبت بالسيادة على الجدار الغربي، ليس فقط على الجزء المكشوف منه، كما اقترح الفلسطينيون. هاتين المشكلتين ظلتا محل خلاف.

لكن إسرائيل اعتبرت قمة كامب دافيد قمة حسم. وبالساعة السياسية لقادة إسرائيل والولايات المتحدة تبقي في صيف 2000 عدة شهور فقط لتحقيق الاتفاق، وكانت الرسالة للقيادة الفلسطينية هي: «الآن والا فلا» (شير:2001). ضغطت إسرائيل على ياسر عرفات لقبول «إنهاء الصراع» وبهذا طلبت منه، بالفعل، التخلي بوضوح عن حق العودة، والموافقة على تقسيم السيادة في جبل المكبر والتخلي عن المطالبة بأن حق الفلسطينيين في أراضي 67 هو 100% ويعترف بذلك مسبقا. وكان رئيس الوزراء إيهود باراك في حاجة «لإنهاء الصراع» لكي يضمن تأييد الرأي العام الإسرائيلي للاتفاق، الذي تضمن كسر «قيم محمية» كانت بمثابة إجماع في إسرائيل عبر السنين، مثل تقسيم القدس والتنازل عن وادي الأردن كحدود الأمن الشرقية لإسرائيل (روس: 2005).

لقد تحرك عرفات من منطلق ثقل مسئولية تحقيق اتفاق دائم، وليس انطلاقًا من ضغوط الساعة السياسية لزعماء إسرائيل والولايات المتحدة. لذلك فإنه لم يتعجل قبول المقترحات التي عرضت عليه في مقابل توقيعه على «إنهاء الخلاف». وكانت

ادعاءاته الرئيسية: **أولا**، لم تصل المفاوضات بعد إلى نتيجة وعلى الأطراف مواصلتها بهدف تقليص الفجوات المتبقية قدر الإمكان، **ثانيًا**، حق العودة هو حق شخصي لكل لاجئ؛ **ثالثًا**، القيادة الفلسطينية غير مخولة باتخاذ قرارات في مسألة اللاجئين والسيادة في جبل المكبر دن إشراك مؤسسات منظمة التحرير وإشراك دول عربية، لأنهم طرف هام في مناقشة هذه المشاكل (هنية 2000).

لقد فسرت إسرائيل معارضة عرفات قبول اقتراحها والتوقيع على «إنهاء الصراع» على أنه عدم استعداد من جانبه لقبول حسم تاريخي بشأن التنازل عن حق العودة والاتفاق على اقتسام السيادة في جبل المكبر. ومن الناحية الإعلامية نجحت إسرائيل في تقديم عرفات باعتباره تعمد الإضرار بوجودها والتخلي عن حل «دولتين لشعبين». لكن من الناحية العملية أوجد قادة إسرائيل والولايات المتحدة،عن عمد، فراغًا سياسيًا خاليًا حينما سحبوا مقترحاتهم، وبهذا أغلقوا الطريق أمام استمرار المفاضات. وكانت هذه خطوة عقابية في جوهرها وأدت إلى نتائج مدمرة في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية.

هذه التطورات في مشاكل العودة ونهائية الصراع، التي حدثت في مرحلة حاسمة في المفاوضات، عكست بالفعل رؤى قيادات الطرفين ـ سواء إسرائيل أو الفلسطينيين ـ بشأن الحسم الاستراتيجي الجوهرى لتسوية الصراع، ولاستراتيجية المفاوضات ومرجعية إدارتها. لقد دخل الجانبان في طريق مسدود عكس دائرة مغلقة بين التصريح بشأن «نهاية الصراع»، الذي طلبت إسرائيل الحصول عليه من الطرف الفلسطيني،وبين بداية الصراع، الذي يربطه الفلسطينيون بظلم 1948 ولتنفيذ حق العودة، الذي يتناقض من ناحية إسرائيل مع وجودها كدولة يهودية عام 1948، يرمز في الروايات الفلسطينية إلى ظلم تاريخي، وإجلاء وفقدان وطن، لا يمكن حلها إلا بعودة اللاجئين إلى ديارهم وعودة السيادة على شرق القدس. وفي الرواية الصهيونية يشير عام 1948 إلى نهضة الشعب اليهودي في وطنه ويحدد هويته اليهودية.

هذه الروايات المتعارضة تحدد في كل طرف صيغة «نحن ـ أو هم»، وتجعل من الصراع «لعبة المبلغ صفر».

محاولة الطرفان التخلص من مسئولية نهاية المفاوضات وإلقاء كل على الآخر تهمة عدم تحقيق التسوية، ترتبط بأنهم لم يحسموا في بداية المفاوضات أنهم سوف يحلون المشاكل التي نجمت عن حرب 1967 على أساس مرجعية متفق عليها و«دفع الثمن» المرتبط بذلك. في قمة كامب دافيد 2000 دخلت الأطراف في فخ مناقشة مشاكل 1948، التي لا توجد بشأنها صياغات توفيق مناسبة. وبدلاً من إجراء مفاوضات في المجال السياسي العملي، انطلاقا من إدراك أنه يمكن تحقيق حسم تاريخي بالموافقة على حل مشاكل 1967 ـ انتقل الطرفان إلى إدارة المفاوضات على مستوى الروايات الوطنية. وهذا هو الادعاء الرئيسي الذي يريد هذا الفصل إظهاره ـ في ظل غياب القرار الاستراتيجي الجوهري بشأن حل الصراع، دخل الطرفان في طريق مسدود.

لكن، قمة كامب دافيد 2000 بخلاف كونها أبرز تعبير حاد عن الفجوات بين مواقف الأطراف، جسدت أيضًا الفجوات الثقافية بين الطرفين، وبخاصة في كل ما يتعلق بصورة إدارة المفاوضات السياسية بين الزعماء. ومع ذلك، وفي صميم موضوعنا الرئيسي، لا بد من اعتبار الفجوات الثقافية موانع هامشية في عملية المفاوضات. لقد أدت قمة كامب دافيد إلى مواجهة الفجوات وتمثيلها بين الرؤية الجمعية (الفلسطينية) والرؤية الفردية (الإسرائيلية) في إدارة المفاوضات.

ويهم مديري المفاوضات الجمعية بصورة أساسية منظومة العلاقات التي نشأت بعد الاتفاق. لم يتم التركيز فقط على حل الصراع، وإنما على منظومة العلاقات التي ستنشأ نتيجة للحل. وفقًا للرؤية الجمعية، لاينشأ الصراع في فراغ ولا بد من أن يوضع في الاعتبار كل منظومة العلاقات التي أثير في إطارها وفي إطارها سوف يحل. على هذه الخلفية يسهل أيضًا من الناحية الثقافية، فهم لماذا وجد الفلسطينيون

صعوبة في فصل مواقفهم عن المشهد العام لجوهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى الرغم من التقارب والصداقة الجديدة بين الممثلين في المفاوضات في المراحل الأولى من عملية أوسلو[١٢٥]، فقد ألقت ثغراتها السلبية بظلالها على العملية التي تراكمت خلالها وفي معرضها على صورة الإعلام البيشخصي بين الأطراف من أجل النهاية غير الناجحة للمفاوضات في كامب دافيد عام 2000 وفي اللقاءات التي تمت بعد ذلك.

إضافة إلى ذلك، فإن اتفاقًا مكتوبًا وموقعًا في نص علني يمكن أن يحير مديري المفاوضات الذين جاءوا من ثقافات جمعية، لأنه يكشف على الملأ وبصورة ملموسة التنازلات التي أضطروا لها. لذلك فإنهم يفضلون اتفاق غير شكلي. لأن مثل هذا الاتفاق غير علني ولا يلزمهم أمام من كلفوهم بنفس القدر. وإذا لم يتيسر التوصل إلى اتفاق شكلي دون تنازلات، يفضل إدارة مفاوضات ذات توجهات جمعية والتوصل إلى اتفاق مبادئ، أو اتفاق يمكن تفسير بنوده بصور مختلفة.

حقيقة أن باراك حاول أن يفرض على عرفات التوصل إلى اتفاق والتوقيع عليه علنا، مع التسوية في الجوهر الأساسي للرواية الفلسطينية في الصراع، كان خطأ ليس فقط في مجال المضمون، وأنما أيضًا في المجال الثقافي. عرفات، بتكوينه السيكولوجي ـ الثقافي، لا يمكن أن يسمح لنفسه إجراء مراسم متدنية جدًا تكشفه أمام أبناء شعبه وأمام العالم العربي.

من المهم لمديري المفاوضات الفردية أن يحل الاتفاق المشكلة الدقيقة، وأن يتم ذلك بسرعة قدر الإمكان. فهم يجرون المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق مكتوب، ويعتبرون الاتفاق المكتوب منظومة من قواعد السلوك ـ الحقوق والواجبات

(١٢٥) يكفي أن نتذكر صور من بداية محادثات العريش، حينما عانق نائب رئيس هيئة الأركان آنذاك، اللواء أمنون ليفكين شاحق، رئيس الوفد الفلسطيني على خلفية الغروب في ساحل العريش.

ـ تلزم الطرفين طالما أنها سارية. لذلك، يجب أن يكون الاتفاق واضحًا وتفصيليًا قدر الإمكان. ومن هنا فإنه بخلاف اعتبارات باراك السياسية والظرفية في ذلك الوقت، كان هذا الإنجاز بشأن «نهائية الصراع» من وجهة نظره إنجازًا جوهريًا.

في المقابل، كان أحد الأهداف الأساسية لمديري المفاوضات القادمون من ثقافات جمعية، ليس التوصل إلى اتفاق مكتوب، وإنما البدء في منظومة علاقات بين الطرفين. وبالنسبة لهم، النتيجة الأساسية للمفاوضات هي العلاقات، بالطبع يمكن أن تتغير العلاقات بمرور الوقت. وبالتالي فبينما يري مديرو المفاوضات الفرديين التوقيع على الاتفاق مبلغ «الصفقة» ونهاية للمفاوضات ـ يعتبره مديرو المفاوضات الجمعيين، بداية لعلاقات يمكن أن تتعرض لتقلبات مختلفة على مر الزمن. لذلك لا بد لهم من إمكانية «مواءمة» الاتفاق مع المتغيرات المستقبلية. ومعروف أنه من أجل مواءمة الاتفاق مع المتغيرات، يفضل أحيانا مديرو المفاوضات من ذوي التوجهات الجمعية اتفاقات ملزمة لكن غير شكلية (جلين: 1996).

أكد باراك أكثر من مرة، بصفته رئيسًا للوزراء، على مبدأ «تشبث بالهدف» أي، توجه غائي لحل المشاكل. هذا التوجه اتسم به أيضًا سلوكه في قمة كامب دافيد 2000. فلقد اعتبر نفسه قادرا على حل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بضربة سيف واحدة وكأنه هو «المشكلة العويصة». ووفقًا لهذا المنظور كان عرفات مجرد وسيلة من أجل تحقيق الهدف.

وهنا تكشف الهوة النفسية ـ الثقافية المفتوحة بين الزعيمين، عدم فهم باراك لإجراءات الاتصال بين الشخصيات وبين الثقافات وعدم معرفته بإمكاناته. في الثقافة الفردية التي يمثلها باراك، الإعلام هو عامل فعال ويهدف أساسًا إلى نقل معلومة أو التأثير. في الثقافة التقليدية، الجمعية، الإعلام خاص، وهدفه الأساسي هو الحفاظ على وحدة الجماعة أو الطائفة. لذلك، فإن أي خطأ في الإعلام يمكن

أن يكون مصيريًا، ليس تجاه الطرف الآخر فقط، وإنما أيضًا وفي الأساس تجاه الجماعة التي يدير المفاوضات بإسمها.

لم يفهم باراك أن عرفات ـ دون أن يضع في الاعتبار رأيه الشخصي فيه ـ هو زعيم الفلسطينيين. وبهذه الوضعية، لم يكن جديرًا استخدامه وكأنه مفاوض عادي. لذلك توجد عوامل من قبله، بينما لو تصرف عرفات بصورة أخرى ـ هو الزعيم الذي يحسم الأمور ـ لفقد وضعيته ومهابته لدى الجماهير الفلسطينية.

كما أخطأ باراك أيضًا لأنه لم يعقد قمة كامب دافيد قبل موعدها. لقد تعامل مع القمة باعتبار أنها ساحة مساومة سيستخدم فيها كل قوته وقدرته لإخضاع خصمه، عرفات، وفرض الاتفاق عليه. ويشهد مستشاروه المقربون أنهم هم أنفسهم، حينما كانوا في الطائرة في الطريق إلى القمة، لم يعرفوا ماهي المواقف التي يعتزم طرحها.

في المجتمع الفردي، قيود القانون (وبخاصة الاستقامة) والقيود الأخلاقية هي القيود الوحيدة في المساومة. وفي إطار القانون وقواعد الأخلاق يمكن المساومة على أي مضوع محل خلاف. في إطار المساومة، من يجرون المفاوضات يتوقعون تنازلات من الطرف الآخر، لأنهم مستعدون للتنازل بأنفسهم. هذه الرؤية «خذ وهات» تعتبر في المجتمع الفردي أساسًا لحل أي صراع. والسؤال هو: ماذا يقدم وماذا يؤخذ. باراك، بكونه فردي، لم ير أي عيب في المنظور الأساسي الذي بلوره لنفسه، وكأنه مشروع أن يصل هكذا إلى لقاء القمة.

في المقابل، توجد في المجتمع الجمعي قيود مختلفة لعملية المساومة. **أولا**، لا يستطيع أي شخص أن يساوم في المفاوضات ـ الأمر مشروط بالوضع الاجتماعي. أصحاب الوضع الاجتماعي العالي في المجتمع الجمعي، يحاولون إلا يساوموا حتى حينما يعرفون أنهم سيدفعون في ذلك ثمنا باهظا. ذلك لأن المساومة لا تتناسب مع كرامتهم. **ثانيًا**، ليس كل موضوع قابل للمساومة. هكذا، على سبيل المثال، يمكن المساومة في إطار صفقات الشراء والبيع، لكن لا يمكن المساومة في الموضوعات

المتعلقة بالكرامة وبخاصة بين مساومين على موضوعات تتعلق بكرامة الجماعة أو بمبادئها الهامة وبالتالي لن تكون الرواية الفلسطينية أبدًا موضوعًا للتفاوض.

الخلاصة ـ الأسس العامة

نجاح العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين مشروط بمكان وتنفيذ المبادئ التالية:

- التزام كل طرف بالتوصل إلى تسوية سياسية للسلام والمصالحة التاريخية بين الشعبين، والتي تقوم على قرار استراتيجي مدعوم من الجماهير في كل طرف من الأطراف.
- مرجعية التسوية السياسية بين إسرائيل الفلسطينيين هي قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 التي تعتمد على مبدأ «الأرض مقابل السلام».
- تحدد نقطة انطلاق المفاوضات بالاتفاق بين الأطراف حول الهدف النهائي للمفاوضات ـ دولتين لشعبين، تتواجدان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن.
- تركز العملية السياسية من خلال المفاوضات على حل مشاكل 1967 وليس مشاكل 1948.
- خلال المفاوضات تكون كل المشاكل مطروحة على طاولة المفاوضات، لكن تعتمد ماهيتها على مبدأ «لا شيء متفق عليه إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء».
- تبنى الثقة بين الأطراف في عملية المفاوضات من خلال منح مقدمات للمناقشة والاتفاق على «المشاكل الرئيسية»، تحت مبدأ إدارة المفاوضات «من الأصعب إلى الأسهل».
- إطار زمني لإدارة المفاوضات إلى نهايتها، يحدد ويتفق عليه سلفا بين الأطراف.